

في البحث عن محل النزاع اجمع المسلمون على ان الله تعالى متكلم لكن المعتزلة منعموا ان
المعنى يكونه متكلم انه خلق هذه الحروف والاصوات في جسم ونحن نزع عن كلام
الله تعالى صفة حسيته مفاتيح له في الحروف والاصوات وان ذاته تعالى موصوفة
بتلك الصفة واعلم ان التعيين انه لا نزاع بيننا وبينهم في كونه متكلم بالمعنى
واما في اللفظ اما في المعنى فاما ان يقع في الصفة او في الوقوع اما النزاع في الصفة فذا
لك غير ممكن لاننا افقنا جميعا على انه تعالى يصح منه ايجاد الحروف والاصوات
اما في الوقوع فذلك عندنا غير ممكن لانه تعالى موجد لجميع افعال العباد ومنها
هذه الحروف والاصوات فكيف يمكننا انكار كونه من جملها على مذهبهم وهم يثبتون
ذلك بالسمع ومعلوم ان لغيره بوقوع ايجاد الحروف التي لا تكون محسوسة لا مستغادة الا
من السمع فاذا كان المعنى لكونه متكلم عندهم الا انه خلق هذه الحروف والاصوات ولم
يثبتوا له من كونه تعالى خالفا صفة او حاله وحكما ازيد من كونه خالفا لها فقد تعين
ان لا يمكن منازعتهم في ذلك ثبت انه لا نزاع بيننا وبينهم من جهة المعنى في كونه
بالنفس الذي قاله واما النزاع من جهة اللفظ فهو ان يقال لا نسلم ان لفظه للتكلم
في اللغة موضوع لموجد الكلام والناس قد اطنبوا من لجانين في هذا المقام وليس
ذلك ما يستحق الاطناب لانه بحث لغوي وينبغي ان يرجع فيه في الادب وليس هذا
من المباحث العقلية في شئ واقرى ما تمسك به اصحابنا في هذه المسألة اللفظية
امور اربعة اولها ان اهل اللغة متى سمعوا من انسان كلاما سموه متكلم مع انهم
لا يعلمون كونه فاعلا لذلك الكلام وبالذلة ولو كان المتكلم هو الفاعل للكلام لما اطلقوا
اسم المتكلم عليه الا بعد العلم بكونه فاعلا وثانيها ان الاستقراء لما دل على ان ال
سود هو الموصوف بالسواد وكذلك الابيض والعالم والتاثير وجب ان يكون المتكلم
في اللغة هو من قام به الكلام وثالثها ان الله تعالى خلق الكلام في السما والارض حين قال
اشيا طوعا او كرها قالنا اثبتنا طاعتين ثم انما ضاف ذلك القول اليهما وايضا فلو كان
ذلك كلام الله تعالى لزم ان يكون الله تعالى متكلما بقروله اثبتنا طاعتين وذلك باطل وخطا

وراجعها

وراجعها انه تعالى خلق الكلام في الذراع التي اكلها النبي صلى الله عليه وسلم قالت لا تأكل مني
فاني مسومة وذلك باطل واقرى ما تمسك به المعتزلة ان العرب يقولون تكلم يعني
على لسان المصروع فاصناف الكلام القائم بالمصروع الى الجحش لا يقتضاهم كون المعنى
فاعلا له فلو لا اعتقادهم ان المتكلم هو الفاعل للكلام والاصح ذلك ولو ارجع عنه
يتمثل ان يكون ذلك مجازا وان كان حقيقة فربما كان مرادهم ان ذلك الكلام هو
كلام الجحش حال كونه قريبا من لسان المصروع فهذا القدر كاف في البحث اللغوي
لثالي عن الغوايد العقلية فهذا هو البحث عن كونه تعالى متكلم على مذهب المعتزلة
فاما على مذهبنا فنحن نثبت له تعالى كلاما مفاد الحروف والاصوات ونذكر
قوم ذلك الكلام والمعتزلة فيه ثلاث مقامات الاول مطالبتهم بانا بافادة
تصور ماهية هذا الكلام الثاني المطالبة باقامة الدلالة على انصافه تعالى لا لانا
لث المطالبة باقامة الدلالة على كونه قديما فثبت ان خلاف بيننا وبينهم
ليس في كيفية الصفة فقط بل في وجه مضمورها هيتها اولاً ثم في اثبات قديما
وهذا القدر لا بد من معرفته لكل من اراد ان يكون كلامه في هذه المسألة
مختصا ونحن يعون الله تعالى نذكر دلاله واقية بالامور الثلاثة الفصل
الثاني في كونه متكلما واثبات قديم كلامه الدليل حصول الاتفاق على انه
امرنا بخبر له بخبرنا ان يكون امره ونهيه عبارة عن مجرد الالفاظ ولا يكون
كذلك والاول باطل لان اللفظة الموصوفة للامر قد كان من اجازات وضع اللفظة
التي وضعها لان افاذ معنى الامر لا فائدة معنى الخبر والعكس فاذا كون اللفظة المعينة
امرا ونهيا او خبرا انها كان لدلالة على ماهية الطلب والطلب والرجوع والحكم وهذه المسا
هيات ليست اموراً وصفية لانا نعلم بالضرورة ان السواد لا يفتقب بيامنا او غيره
وبالعكس وكذلك ما طلبه الطلب لا يفتقب ما هية الرجوع ولا المراجع منها هية
الحكم واذا ثبت ذلك فنقول لما كان الله تعالى امرنا بها مخبراً وثقبت ان ذلك لا يتحقق
فنقول لما كان الله تعالى موصوفاً بطلب ورجوع وحكم فهذه الامور الثلاثة قد ظا